



صاحب الجلالة يوجه خطابا الى المشاركين في المناظرة الدولية حول «البيئة والتلوث والتنمية»

تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، أقيمت بالرباط من 21 إلى 23 شوال 1410 * 17 - 19 ماي 1990 - مناظرة دولية حول «البيئة والتلوث والتنمية»، نظمتها لجنة التنسيق بين الجمعيات الجهوية بتعاون مع مديرية التعمير والهندسة المعمارية وإعداد التراب الوطني والمحافظة على البيئة .
وبهذه المناسبة وجه صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني خطابا إلى المشاركين في أشغال هذه المناظرة تلاه الوزير الأول الدكتور عز الدين العراقي .
وفيما يلي النص الكامل للخطاب الملكي السامي :

الحمد لله ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله
إن ابتهاجنا لكبير هذه الندوة الدولية التي تعقدونها للبيئة والتلوث ، وإن سعادتنا لغامرة إذ نوجه إليكم هذا الخطاب نشارككم به أعمال هذا الملتقى الحافل الذي نشكر لكم مساهمتكم فيه ، راجين بتوفيق الله وسداده أن يحقق غايته والهدف منه .
حضرات السادة :

يقول سبحانه في محكم كتابه : «ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون» . تنبهنا هذه الآية الكريمة إلى أن الفساد - هو المتمثل في الأضرار التي تحيق بالخيريات التي أنعم الله بها على الناس - يكون ناتجا عن سوء تصرفاتهم ، وما هذه التصرفات إلا ما يدخلونه ويحدثونه من آفات تصيب الكون والحياة .
ذلكم أن الإنسان بعقله وعلمه وتجربته ، يميل إلى الابتكار وتطوير الحياة وتحقيق التقدم والرفق ولكنه في نفس الوقت ، نزاع إلى التدمير والإبادة والحروب وما يثيره من اعتداءات على غيره وحتى على نفسه ومحيطه الذي يمرح فيه ، ومن أخطر هذه الاعتداءات وأبشعها تلويثه للبيئة التي يمرح فيها ، وأن هذا التلويث ليعتبر أخطر اقتراف يشكل تهديد الحياة اليوم سواء في المجتمعات المصنعة أو النامية .
ومن ثم غدت المحافظة على البيئة قضية تحظى باهتمام متزايد في أوساط العلماء والساسة وأجهزة الإعلام وعلى صعيد المنظمات الإقليمية والدولية ، وهو اهتمام متحفز تجاه الشعور بالأخطار التي تحدق بالكون والبشرية ، وتدعو إلى التساؤل عن مستقبل الحياة على الكوكب الذي نعيش فيه ، وقد يفضي هذا التساؤل عند البعض إلى الإنذار بفناء الإنسانية إذا ما انقرضت الثروات الطبيعية أو حاقت بدينانا كارثة بيئية لا قدر الله .

أمام هذه النظرة التي قد تكون مغرقة في التشاؤم ظهر تفكير عام متجه إلى ضرورة تكثيف الجهود لتلافي التلوث ، ولمحاربة آثار التلوث ، ووضع حد لمدى الذي يأخذ بالأخضر واليابس .
وإن المغرب ليحتل مكانا طليعا في هذا الميدان ، فهو يسهم بفعالية في كل اللقاءات والتظاهرات الدولية التي تسعى للحفاظ على البيئة ووضعه له أسسه ومنطلقاته بحزم وروية .
وقد أردنا تعزيزا لهذه الجهود ، أن نتاح الفرصة لمزيد من التوعية بأخطار التلوث ولتعميق إدراك أهمية الإسهام في هذه الحملة الوقائية ، وذلك على صعيد المغرب وعلى مستوى الجماعات والأفراد . وقد كلفنا الجمعيات الجهوية بطرح هذا الموضوع إيماننا بأن العمل الذي تقوم به الحكومة والسلطات



المحلية يجب أن يعزز بعمل مواز ومنبثق عن هذه الجمعيات التي أبانت عن فعاليتها وعن الثقة التي تحظى بها لدى المواطنين .

وهكذا أمرنا بعقد مناظرة دولية يشارك فيها أخصائيو مغاربة وأجانب ، حتى يتسنى لنا أن نستفيد من مختلف التجارب في مواجهة مشكلة التلوث وأن نضع الخطوط العريضة لمحاوَر هذه المواجهة ، وحتى نتوصل إلى مقترحات عملية قابلة للتطبيق وتندرج داخل برنامج محكم عام .

وليس يخفى أن الموقع الجغرافي الذي يحتله المغرب يجعله من حين لآخر يتعرض لتحديات كبرى لا يلبث أن يتخطاها ويتجاوز أضرارها . فلقد عانىنا الحفاف أربع سنين دأباً وإنما لتعد ولا شك من أشد الفترات العجاف وأطول المراحل التي سجلها تاريخ الطقس في بلادنا . إلا أننا تمكنا بفضل السياسة التي نهجناها بإقامة السدود ، أن نوفر الماء الذي تضاعف استهلاكه في ظرف هذا القرن مئات المرات مما يستوجب البحث له عن مصادر جديدة وتجديد وسائل تطهيره والتفكير في إحداث قناتين تخصص إحداها للماء الشروب والثانية للاستعمال العادي والخدمات .

وإننا لندعو العلماء والخبراء في هذا المجال الحيوي ، إلى النظر في إمكان إستغلال ماء البحر لبعض هذه الخدمات وكذا لأنماط معينة من الزراعة قد تحتاج إلى نوع خاص من التربة وهو مطمح إذا ما تحقق فسيوفر لنا وللإنسانية الكثير مما نطمح إليه .

وفي نطاق مواجهة التحديات كذلك ، وضعنا حداً لآفة التصحر التي كانت تهدد بعض أقاليمنا الجنوبية . وفي هذا الصدد أصدرنا أوامراً بإنشاء معهد للدراسات الخاصة بالمناطق الصحراوية يعهد إليه بإنجاز الأبحاث والأعمال التي من شأنها إيقاف زحف الرمال ، وسيكون مقره بإقليم الرشيدية بحول الله .

ثم إننا كافحنا بفعالية غزو الجراد وتهديده لإنتاجنا الفلاحي ، وتجنبنا كذلك خطراً كاد أن يخرّب جوانب هامة وحيوية من اقتصادنا البحري .

وإذا كنا بعون الله وتوفيقه وبلغته ورعايته قد تلافينا هذه الكوارث ، فإننا قد استخلصنا منها درساً بالغ الأهمية ، وهو أن من الواجب علينا أن نظل حذرين على استعداد دائم لردع التهديدات المحدقة والمتوقعة في كل آن ، ولن يتحقق ذلك إلا بالتخطيط لإنشاء البنيات والمؤسسات اللازمة لوقاية ناجعة ومستمرة ، وكذا بتحديد استراتيجية لمكافحة التلوث تتلاءم مع وسطنا وما يتوافر لنا من إمكانيات .

ولعله يتعين هنا أن نلفت النظر إلى ما تعرفه المدن من توسع يتم على حساب المناطق الخضراء وما تعانيه كذلك من الاكتظاظ الذي يخلق ضروباً من التلوث متعددة .

إلى جانب هذه التحديات المحلية توجد أخطار عامة تواجه البشرية جمعاء فالأرض تحتاز حالياً فترة نمو هائل وسريع على النطاق الديمغرافي وكذا على المستوى الإقتصادي والتكنولوجي مما تنتج عنه تحولات جذرية غير متوقعة منها ما غدا يمثل تهديداً حقيقياً وأثبتت الدراسات العلمية اقتراب حدوثه . ولمواجهة هذه التهديدات صدرت عدة نداءات تطالب بالعمل في إطار من التعاون الدولي . وإن الأمم المتحدة لتبذل في هذا المضمار جهوداً مكثفة محمودة ، ونحن بدورنا نرى لزوماً علينا أن نواجه تلكم التحديات بتعاون مع جيراننا ، لأن ظواهر التلوث لا تعرف الحدود ولا تعترف بها .

والمغرب بحكم موقعه الجغرافي والجيوستراتيجي مدعو لهذا التعاون وساع إليه ، فهو يطل على البحر الأبيض المتوسط الذي غدا بحيرة كبرى مهددة بالوان من التلوث ومعظم مصادرها من الدول المصنعة التي عليها أن تضع حداً لما تلقي به من تلك النفايات التي تتعذر عليها معالجتها لما تكلفه من نفقات وذلك بسبب ارتفاع المعدل السنوي لهذه النفايات ، سواء ما كان منها صناعياً أو منزلياً . ثم إن المغرب يشارف مضيق جبل طارق الذي تحتازه أساطيل من السفن المحملة بالمواد الخطيرة .



كل هذا يحتم علينا أن نتعاون مع جيراننا الإسبان ، وبهذه المعية مع المجموعة الأوربية ولاسيما ونحن مقدمون على إنجاز مشروع الربط القار.

كما أننا بعد التوقيع على اتفاقية اتحاد المغرب العربي ، أصبحنا ملزمين بالتفكير في مجال واسع ، وذلك بسبب وحدة المعطيات البيئية وتشابه المشاكل المطروحة مما يفرض التعاون للوصول إلى حلول مشتركة .

وإذا كانت الطاقة في طبيعة عوامل التلوث فإننا نرى في مجال التعاون ضرورة تنسيق الجهود الرامية على الصعيد الدولي إلى البحث عن مصادر لها تكون أقل تلويثا للبيئة . وإن المغرب من أجل ذلك ليتبنى فكرة إقامة ندوة دولية .

هذا وإننا في إطار العمل من أجل البيئة لا ينبغي أن نغفل العنصر البشري باعتباره محورا أساسيا في هذه الحماية ؛ وصحيح أن الإنسان حاليا ربما عد أداة لإنتهاك حرمة البيئة وخرق قوانينها وتبديد ثرواتها بفعل تصرفات غير متزنة تصدر عنه ، إلا أنه بحكم إرادته في الإصلاح والتنمية ، ونظرا لوعيه بحقيقة المشكل صار مالكا لمفاتيح النجاة ، ومن ثم فإنه بدافع سلوك خاضع لتواميس أساسية ، سوف يتحرك ليس بأنانيته ولا للمصلحة الآنية فقط ، ولكنه سيسعى للبقاء والاستمرار وسيعمل بذلك على تأمين الثروات للأجيال القادمة .

وإن لدينا في تراثنا نحن المغاربة ما يحفزنا إلى استلهام العبر من الجهود التي بذلها أجدادنا في سبيل صيانة بيئة متزنة والمحافظة على ما تمدنا به من خيرات . فالتقنيات الأصلية المتقنة على الرغم من بساطتها الآلية تتم عن مدى الحس الحضاري الذي أدركه سكان البوادي خاصة الجبلية وكذا سكان المدن العتيقة المنظمة تنظيما محكما يثير الإعجاب .

وما أحوجنا في هذا السياق المقتبس من الأصالة الحق إلى أن نستحضر ما في فكرنا الإسلامي ومصدره القرآني من دلالات تحث على التصرف السليم والسلوك المتوازن ، وعلى عدم إهدار الطاقات وتبديد الخيرات التي أوجدها الباري عز وجل بضبط وتقدير حتى تكون ميسرة لمعيشة الإنسان وغيره من المخلوقات . يقول سبحانه وتعالى في كتابه الحكيم : «والأرض مددناها وألقينا فيها رواسي وأنبتنا فيها من كل شيء موزون وجعلنا لكم فيها معايش ومن لستم له برازقين وإن من شيء إلا عندنا خزائنه وما ننزله إلا بقدر معلوم» . ويقول عز وجل في نهى صريح ومباشر عن الإفساد : «كلوا واشربوا من رزق الله ولا تعثوا في الأرض مفسدين» . ويقول كذلك «ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها» .

وهذه آيات وردت في القرآن الكريم حول ما سخر الله للإنسان للانتفاع والاستمتاع تدل على شمولية التشريع الذي لم يشرع للفرد دون الأسرة ولا للأسرة دون المجتمع ، بل شرع حتى لمهاد الإنسان الذي أودعه الله فيه وأودع فيه النعم والخيرات ، وأن على المسلم الإلتزام بالصالح والإصلاح لمهاده التزامه لباقى التشريعات الحلال والحرام في الدين .

ذلكم هو صوت الحق ، وإننا لعللى يقين من أن البشرية قادرة على تلافي الأخطار التي تهددها إن هي أصغت إليه ، إلا أن ذلك لن يتم بإيقاف مسلسل التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما يظن البعض ، ولكن برفد هذه التنمية وإغنائها وتوسيع مجالاتها المختلفة ، لأن حماية البيئة تستحيل في غيبة نمو اقتصادي يضمن إمكانيات تمويل الحملات والمشروعات الوقائية وهذه لن تتحقق دون تطور اجتماعي يتسنى به الوعي الصحيح والسلوك القويم ، سواء على مستوى الفرد أو الجماعة .

وفي إطار العلاقة الحميمة بين حماية البيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فلا يخفى ما قد تتيحه معالجة التلوث من رواج اقتصادي وفرص للتشغيل . . وإننا لنهيب بالمجموعات المالية والصناعية الكبرى أن تهتم بهذا النمط الجديد من الاقتصاد الخاص بالبيئة كما نحث الدول على أن ترصد للعمل البيئي واحدا في المائة من مجمل ناتجها الداخلي .



إن علينا أن نكون متفائلين ونحن نترقب ما ستبديه المراحل القادمة من تفاعلات إيجابية بين تنمية اقتصادية واجتماعية تضمن الكرامة والعيش الرغيد وبين استراتيجية بيئية تتوخى الوقاية من التدهور وعلاج المشاكل المطروحة وتسعى في نفس الوقت إلى تنمية الثروات قصد ضمان مستقبل للجميع آمن ومطمئن .

إن سعة موضوع البيئة والتلوث وأهميته تستدعيان ولا شك متابعة أعمال هذه الندوة والتطلع إلى ما ستنتهي إليه وبلورته في ميدان التطبيق بما يتلاءم ومقتضيات مختلف الجهات والأقاليم وتلكم مسؤولية على كل جمعية أن تنهض بها في عملية التنسيق مع مثيلاتها وفي تعاون مع الأجهزة المركزية والسلطات المحلية والهيئات المنتخبة .

ومهما تكن الحلول التقنية والإطارات القانونية التي ستتوصلون إليها ، فإنها لن تكتمل بدون غيرة وطنية وشعور انتمائي عميق ، مما يتطلب العناية بالتوعية والتربية داخل الأسر وعلى صعيد المؤسسات التعليمية وعن طريق أجهزة الإعلام حتى تنشأ الأجيال على سلوك مشبع بحب الطبيعة والعمل على إنقاذها من كل المبيدات والملوثات .

إننا لا نقبل أن تكون هذه المناظرة شهابا اصطناعيا ينطفئ بمجرد اشتعاله ، ولكننا نريدها فرصة لتحديد منظور وطني متكامل تبرز من خلاله خطة أساسية للعمل المستمر الدائم .

وإذا كان المغرب قد بلور ما كنا أسمىناه منذ سنتين «القوة الخضراء» لمكافحة الجراد فما أجدره اليوم أن ينادي بهذه القوة لمحاربة التلوث وما أحقه بعد هذا أن يعلن ميثاقا خاصا بالبيئة ينبثق عن ندوتكم التي نرجو لها كامل التوفيق .

والله تعالى يعينكم على ما فيه الخير للجميع .
والسلام عليكم ورحمة الله .

شوال 1410 - ماي 1990